



الدورة العاشرة للجنة الإحصائية الأفريقية والاجتماع الثاني عشر للجنة
الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد
العالمي المعنية بأفريقيا

كلمة الافتتاح

السيد كلافر غاتيتي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

فخامة السيد تايي أتسكي سيلاسي، رئيس جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية،

معالي السيد يوسف مورانغوا، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية رواندا،

السادة رؤساء ومديرو المؤسسات الإحصائية والجغرافية المكانية الموقرون،

السادة الشركاء الأكارم،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في أديس أبابا في هذا اللقاء المشترك بين الأسر الإحصائية والجغرافية المكانية في أفريقيا .

وأشكر حكومة إثيوبيا على كرم ضيافتها، كما أشكر مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي، وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة على شراكتها المستمرة.

أصحاب المعالي،

من واجب كل حكومة أن تقرر أفضل السبل لتخصيص الموارد العامة المحدودة.

ومع ذلك، عندما تكون البيانات والإحصاءات قديمة أو غير مكتملة أو غير متوفرة، فإن الحكومات تخاطر بالاستثمار في أولويات خاطئة، وإغفال الفئات المحرومة من السكان، وعدم التعرف على فرص النمو الاقتصادي.

ولذلك، فإن البيانات والإحصاءات الموثوقة تُعدّ عنصراً أساسياً لوضع سياسات عامة فعالة، واتخاذ قرارات استثمارية سليمة، وتحقيق التنمية الوطنية.

ويُشكل موضوع هذا العام، 'إطلاق العنان لقيمة البيانات في أفريقيا: جعل الإحصاءات الرسمية مرآة حقيقية للقارة'، تحديًا لنا لنجعل أنظمتنا الإحصائية تجسد بدقة الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا .

وعلى أن تتجاوز مرحلة إعداد الإحصاءات لأغراض الإبلاغ، لنسمح باستخدام البيانات والمعلومات الإحصائية التي نتجها في توجيه القرارات، وتوقع الاحتياجات الناشئة، ودعم التنمية.

وستطلب ترجمة هذا الطموح إلى نتائج اتخاذ إجراءات جماعية أكثر قوة في خمسة مجالات رئيسية.

أولاً، يتعين علينا تحديث أنظمة البيانات والإحصاءات الأساسية وتوفير التمويل الكافي لها .

وتُعد جولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٣٠ فرصة لتعزيز المعلومات التي تستند إليها قرارات التنمية الوطنية .

لكن عصرة هذه الأنظمة تتطلب اتباع نهج متكامل . فعلى الدول إنشاء هياكل بيانات وطنية تربط بين تعدادات السكان والمساكن وأنظمة تحديد الهوية الوطنية، وسجلات الأحوال المدنية، والسجلات التجارية، ومعرفة العناوين الجغرافية .

ويتطلب ذلك اتباع نهج منسق يشمل جميع الأجهزة الحكومية، مع تحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة ووضع ترتيبات فعالة لتكامل البيانات وتبادلها .

كما يتعين على الحكومات توفير تمويل يمكن التنبؤ به لعملية التعداد بأكملها، بما في ذلك عملية الجرد، ومعالجة البيانات، وضمان الجودة، والنشر والتوزيع .

ويُفقد التعداد السكاني الكثير من قيمته في صياغة السياسات عندما تُنشر نتائجه بعد مرور سنوات على إجرائه، أو عندما يظل منفصلاً عن غيره من المنتجات الإحصائية الوطنية، أو تعذر مطابقته مع التقديرات الدولية، أو لا يستجيب لأولويات السياسات الوطنية .

وأحث مكاتب الإحصاء الوطنية على وضع جداول زمنية واضحة لتنفيذ التعداد السكاني، وحشد الدعم من مختلف الوزارات الحكومية ومن الجمهور، وضمان توفر النتائج في الوقت المناسب لتوجيه الاستثمارات العامة.

كما يتعين علينا دمج بيانات التعداد السكاني مع المعلومات الجغرافية المكانية لتحديد توزيع السكان وأنماط الاستيطان والثغرات في الوصول إلى الخدمات الأساسية.

ويتطلب ذلك تعاوناً وثيقاً بين مكاتب الإحصاء ووكالات رسم الخرائط الوطنية والسلطات المعنية بسجلات الأحوال المدنية والوزارات ذات الصلة.

ثانياً، يجب علينا إعداد بيانات وإحصاءات تعكس واقع أفريقيا الإنمائي.

فلننظر إلى سوق العمل.

لقد بلغ معدل البطالة في أفريقيا ٦,٣ في المئة في عام ٢٠٢٥. ومع ذلك، بلغت نسبة العمالة غير الرسمية ٨٤,٤ في المئة.

وتوضح هذه الأرقام السبب في كون معدلات البطالة وحدها لا تكفي لتفسير أوضاع سوق العمل.

ويتعين أيضاً على المؤسسات الإحصائية قياس معدلات البطالة المقنعة، والعمال الفقراء، ونوعية الوظائف، وإمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية.

وينبغي لمكاتب الإحصاءات الوطنية أن تنشر هذه المؤشرات مجمعة، وأن تعزز قابلية المقارنة بين إحصاءات العمل، وأن توائم توقيت نشرها مع عمليات التخطيط والميزنة الوطنية.

ويجب أن نطبق نفس النهج عند قياس الفقر.

فمقاييس الفقر القائمة على الدخل لا تزال مهمة، لكنها لا تعكس بشكل كامل أوجه الحرمان المتعددة التي تعاني منها الأسر المعيشية.

ويجمع مؤشر الفقر متعدد الأبعاد معلومات عن الصحة والتعليم ومستويات المعيشة، بما يساعد الحكومات على فهم المجالات التي تتداخل فيها أشكال الحرمان المختلفة.

وإذا ما استُخدم هذا المؤشر جنباً إلى جنب مع إحصاءات الفقر الناجم عن انخفاض الدخل، فإنه يمكن أن يساعد في تحديد المجتمعات المحلية التي تواجه عوائق متعددة، وتوجيه الاستثمارات في المدارس والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والخدمات الأساسية الأخرى.

وأنا أشجع البلدان على تعزيز عملية جمع بيانات الفقر متعدد الأبعاد وتصنيفها جغرافياً، وإدماج هذه النتائج في خطط التنمية الوطنية وبرامج الحماية الاجتماعية وقرارات الاستثمار العام.

ثالثاً، يجب علينا الاستفادة من الذكاء الاصطناعي ومصادر البيانات الناشئة مع الحفاظ على نزاهة الإحصاءات.

ويمكن للذكاء الاصطناعي والصور الملتقطة بالأقمار الصناعية والسجلات الرقمية أن تحسّن دقة التوقيت ومستوى التفصيل في المعلومات الإحصائية.

لكن هذه التقنيات تطوي أيضاً على مخاطر. فأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تم تدريبها على بيانات غير كاملة أو غير تمثيلية يمكن أن تُعطي نتائج مضللة وتُغزز التحيزات الموجودة بالفعل.

ولذلك، وجب على مكاتب الإحصاء الوطني أن تقود عملية وضع المعايير اللازمة للتحقق من صحة مصادر البيانات الناشئة، وتقييم النتائج التي يولدها الذكاء الاصطناعي، وحماية السرية.

كما يجب عليها التعاون مع المؤسسات العامة الأخرى لتكون التقنيات الحديثة مكّملة للتعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية التمثيلية والسجلات الإدارية.

وعلى القدر نفسه من الأهمية، يجب أن تكون البيانات والإحصاءات الوطنية الموثوقة والتمثيلية رافدا لتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه، بحيث تعكس هذه التقنيات الواقع الأفريقي.

وينبغي أن يكون هدفنا هو الاستفادة من الابتكار في النهوض بجودة الإحصاءات وأهميتها دون المساس بالاستقلالية المهنية أو بثقة الجمهور.

رابعا، يجب علينا تعزيز دمج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية لتلبية أولويات التنمية المستجدة. ويزيد تغير المناخ الحاجة إلى معلومات موثوقة بشأن المخاطر التي يتعرض لها السكان، والمخاطر البيئية، وأوجه ضعف البنية التحتية.

وبالجمع بين البيانات الإحصائية والجغرافية، يمكن للحكومات تحديد المجتمعات المعرضة لخطر الفيضانات والجفاف، وتحسين تخطيط استخدام الأراضي، وتوجيه استثمارات التكيف مع تغير المناخ حيث تكون الحاجة إليها أشد.

وأشجع مكاتب الإحصاء الوطنية ووكالات رسم الخرائط ومصالح الأرصاد الجوية والسلطات المعنية بالتخطيط على وضع خطط عمل مشتركة، ومواءمة المعايير، ووضع ترتيبات عملية لتبادل المعلومات.

وينبغي أن تدعم هذه القدرات أيضاً التحول الاقتصادي.

فأفريقيا بحاجة إلى بيانات وإحصاءات موثوقة واستشرافية عن القدرات الإنتاجية وفرص الاستثمار والتدفقات التجارية وسلاسل القيمة الإقليمية، وذلك لتوجيه السياسات الصناعية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

كما يمكن لوجود بيانات اقتصادية أقوى، وللشفافية، وللتقارير الإحصائية المنتظمة أن يسهم في تعزيز مصداقية تقييمات الجدارة الائتمانية، ومساعدة المستثمرين على فهم فرص الاقتصادات الأفريقية ومخاطرها بشكل أفضل.

خامساً، يجب علينا تعزيز تمويل النظم الإحصائية الوطنية واستقلاليتها وأهميتها في صياغة السياسات.

ولا يمكننا أن نتوقع من المؤسسات الإحصائية أن تقدم بيانات وإحصاءات موثوقة وشاملة في الوقت المناسب دون استثمارات كافية.

حيث ينبغي للحكومات أن توفر تمويلاً مخصصاً يمكن التنبؤ به لخطط التنمية الإحصائية الوطنية، بما في ذلك برامج التعداد السكاني، والبنية التحتية الحديثة، والموظفين ذوي المهارات.

وفي الوقت نفسه، يتعين على الهيئات الإحصائية أن تتعاون بشكل أكثر انتظاماً مع وزارات المالية وسلطات التخطيط وواضعي السياسات الآخرين لتتوافق نتائجها مع الأولويات الوطنية.

ويشمل ذلك تعبئة الموارد المحلية، والعمالة، والتصنيع، والقدرة على تحمل تغير المناخ، وخطط تمويل التنمية.

ويجب أن تساعد البيانات والإحصاءات الحكومات على تقييم خيارات السياسات، وفهم المفاضلات، وتوجيه الموارد الشحيحة نحو الاستثمارات ذات الأثر الإنمائي الأكبر.

ويجب أن يظل الاستقلال المهني والأمانة المنهجية وثقة الجمهور في صميم هذا العمل.

ومن جانبنا، ستعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مركزها الأفريقي للإحصاءات، مع مكاتب الإحصاء الوطنية لإشراك المؤسسات الحكومية المعنية والشركاء الإنمائيين في مناقشة الحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به وكافٍ ومستدام للنظم الإحصائية.

أصحاب المعالي،

سيكون مقياس نجاحنا هو مدى مساهمة البيانات والإحصاءات الموثوقة في تحسين القرارات العامة والنتائج الإنمائية.

ولذلك، أشجع هذه اللجنة على الاتفاق على التزامات عملية لتعزيز جودة بيانات التعدادات السكانية والجاهزية الإحصائية، وتحسين مدى ملائمة الإحصاءات الوطنية، ووضع ضمانات للتكنولوجيات الناشئة، والدفع بعجلة التكامل الإحصائي والجغرافي المكاني.

وينبغي أن تكون هذه الالتزامات مدعومة بمسؤوليات واضحة، وتمويل واقعي، ومراحل قابلة للقياس، على أن تتم مراجعتها في الدورة المقبلة.

وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع الدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبنك التنمية الأفريقي، والشركاء الآخرين للمضي قدماً في تحقيق هذه الأولويات.

فلنحرص على أن توفر أنظمة البيانات والإحصاءات في أفريقيا الأدلة التي تحتاجها حكوماتنا للاستثمار بحكمة، والتخطيط بفعالية، وتحقيق نتائج أفضل لشعبونا.

شكراً لكم.